

## أعلى معدل انكماش للقطاع الخاص بمصر منذ كورونا



الاثنين 5 ديسمبر 2022 10:17 ص

سجل القطاع الخاص غير النفطي في مصر، خلال نوفمبر أعلى معدل انكماش، منذ تفشي جائحة فيروس كورونا في أوائل عام 2020، حيث أثر ضعف العملة على تكلفة وتوافر السلع الأجنبية، وفق ما أظهره مسح لرويترز، اليوم الإثنين، 5 ديسمبر، 2022.

وانخفض مؤشر ستاندرد آند بورز جلوبال لمديري المشتريات في مصر إلى 45.4 في نوفمبر من 47.7 في أكتوبر وهو أقل بكثير من الحد الفاصل بين النمو والانكماش والبالغ 50.0.

وهذه ثاني أدنى قراءة منذ أن تسببت الجائحة في انخفاض المؤشر في يونيو 2020 وهو الشهر الرابع والعشرون على التوالي من الانكماش.

وقالت ستاندرد آند بورز جلوبال: "كان الانخفاض السريع في النشاط التجاري العامل الأساسي في الركود، حيث أفاد المشاركون في المسح أن الارتفاع المتسارع للتكاليف وانخفاض الطلبات الجديدة أجبرهم على خفض الإنتاج."

وتعاني مصر من نقص حاد في العملات الأجنبية على الرغم من خفض قيمة العملة بنسبة 14.5% في 27 أكتوبر والإعلان عن حزمة دعم بقيمة 3 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي. وأدى نقص الدولار إلى تقييد الواردات لمدخلات المصانع وتجارة التجزئة.

قيود الاستيراد

من جانبه، قال ديفيد أوين، الخبير الاقتصادي في ستاندرد آند بورز جلوبال: "أدى انخفاض الجنيه مقابل الدولار الأمريكي إلى زيادة ملحوظة في الأسعار المدفوعة مقابل المواد الخام، والتي تفاقم بالفعل بسبب قيود الاستيراد منذ أوائل عام 2022".

وتراجعت المؤشرات الفرعية لمؤشر مديري المشتريات لكل من أسعار المدخلات الإجمالية وأسعار الشراء إلى 72.4، وهو أعلى مستوى لها منذ يوليو 2018، من 63.5 في أكتوبر.

وتحسن المؤشر الفرعي لتوقعات الإنتاج المستقبلية ليصل إلى 55.7 بعد انخفاضه إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 52.2 في أكتوبر/تشرين الأول.

وقالت ستاندرد آند بورز إن "المخاوف بشأن ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وضعف العملة وتباطؤ الاقتصاد العالمي ظلت مثبطة للمشاعر."

